

المانيا والبحث عن العضوية الدائمة في مجلس الامن الدولي "

الكلمات المفتاحية: المانيا والعضوية الدائمة

م.د. رائد صالح علي

جامعة ديالى / كلية القانون والعلوم السياسية

raedsaleh16@yahoo.com

الملخص

برزت المانيا بوصفها قوة اقتصادية وصناعية منذ خمسينيات القرن العشرين، بعد ان نجحت في إزالة آثار الحرب العالمية الثانية عبر السعي لاحياء صناعاتها وإعادة بناء اقتصادها، مما جعلها في طليعة الاقتصاديات الغربية في عقد الستينيات، بالرغم من شطرها الى دولتين.

ولقد تعززت هذه القدرات بعد توحيدها بإعلان الوحدة الالمانية عام ١٩٩٠، ليفضي ذلك الى رفق قدراتها بعناصر مضافة جغرافياً، بشرياً، اقتصادياً وعسكرياً لصالح حركتها السياسية الخارجية لاسيما مع أنتهاء الحرب الباردة وزوال خطر التهديد السوفيتي والمعسكر الاشتراكي من أوروبا. مما هيا الفرص السانحة لالمانيا لكي تصبح عضواً دائماً في مجلس الامن لما تتمتع به من قدرات اقتصادية وعسكرية ودور دبلوماسي، إذ برزت بوصفها ثاني أكبر دولة من حيث معدل النمو الاقتصادي وحجم الناتج المحلي الاجمالي من بين الدول الغربية، وبكونها ثالث أكبر مساهم في ميزانية الامم المتحدة بعد الولايات المتحدة الامريكية واليابان، فضلاً عن دور الجيش الالمانى في حفظ السلام الدولي، ودورها في جهود التوسط لحل الخلافات الدولية. لذلك جهدت من أجل توظيف هذه القدرات لخدمة أهداف سياستها الخارجية الرامية لنيل المقعد الدائم في المجلس عبر تأكيد دورها بوصفها دولة محبة للسلام وداعمة، من خلال العمل على دعم جهود الامم المتحدة في حفظ السلام وبناء السلام على النطاق العالمي.

من أجل ذلك يسعى البحث لاثبات فرضية مفادها: إن تمتع المانيا بقدرات اقتصادية وعسكرية ودور دبلوماسي، جعلها تعمل من أجل توظيف هذه القدرات لدعم جهودها الرامية لاكتساب العضوية الدائمة، لنيل مكانة دولية تتناسب مع قدراتها، بوصفها دولة داعمة للسلام وقادرة على الاسهام في تحمل مسؤولياته وأعبائه الى جانب المجتمع الدولي.

المقدمة

مثلت المانيا إحدى دول المحور التي خسرت في الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥، ونتيجة لذلك خضعت لاحتلال الدول المنتصرة في الحرب، على نحو أفضى الى تقسيمها الى دولتين شرقية وغربية، ومن ثم أُقصيت من عضوية الامم المتحدة عشية تأسيسها، لاعتبارها المسؤولة عن أشغال فتيل الحرب، إذ وصفها واضعو ميثاق الامم المتحدة ضمن طائفة الدول المعادية وغير المحبة للسلام والمهددة له. فتعطل أنضمامها الى المنظمة حتى سبعينيات القرن العشرين، فكانت آخر دول المحور المنضمة الى الامم المتحدة. بيد إن ذلك لم يثن قادتها عن المضي قدماً لازالة آثار الحرب، فقد شرعت الدولتان الالمانيتان - الشرقية والغربية - بأعادة بناء مدمرته الحرب وأحياء الصناعات الالمانية، لاستعادة مكانتهما الاقتصادية والصناعية، مما أفضى الى احتلالهما مركزاً متقدماً، سواء على صعيد اقتصاديات دول أوروبا الشرقية أو أوروبا الغربية، فباتت تنامي القدرة الاقتصادية أهم مظاهر الاعجاز الاقتصادي لالمانيا لاسيما في شطرها الغربي، فأصبح اقتصادها مؤثراً في اقتصاديات القارة الاوربية والعالم على حدٍ سواء. لاسيما بعد توحيد الالمانيتين عام ١٩٩٠، فأسهمت الوحدة الالمانية في رفد مجمل قدراتها بعناصر مضافة جغرافياً واقتصادياً وعسكرياً. بالتزامن مع انتهاء الحرب الباردة وانتقال النظام السياسي الدولي من الثنائية القطبية الى الاحادية القطبية، وهيمنة الولايات المتحدة على مجلس الامن.

الامر الذي شجع المانيا للبحث عن الفرص التي تسنح لها لتصبح عضواً دائماً في مجلس الامن، عبر الافادة من عناصر قدراتها التي بلغت معدلات متقدمة مقارنة بالاقتصاديات الغربية، الى الحد الذي توقع لها المحللين بأنها ستكون ضمن طائفة القوى المؤثرة في القرن الحادي والعشرين، مما هيا المجال لالمانيا لاكتساب العضوية الدائمة في ضوء مطالب المجتمع الدولي لتوسيع العضوية في مجلس الامن.

أخذت المانيا تدعم جهود المجتمع الدولي في الحفاظ على السلام وتدعيمه عبر الاسهام الفاعل في العمليات العسكرية لحفظ السلام بالتعاون مع الامم المتحدة وحلف الناتو من خلال نشر القوات المسلحة الالمانية في مختلف بقاع العالم لدعم السلام الدولي، الى جانب الاسهام المالي الالمانى لدعم ميزانية الامم المتحدة العادية، والدعم المالي لجهود المنظمة في تنفيذ تدابير بناء السلام بعد انتهاء الحروب الاهلية، فضلاً عن الدعم الاقتصادي لجهود

القضاء على الفقر. فضلاً عن الجهود الالمانية في ميدان دعم التسوية السلمية للنزاعات، على نحو أستطاعت المانيا من خلال هذه الجهود أعلاء شأنها على الصعيد العالمي، فضلاً عن ترسيخ الصورة الجديدة لالمانيا أمام المجتمع الدولي، بوصفها دولة محبة للسلام وقادرة على المشاركة في تحمل أكلافه الى جانب الدول الاعضاء فيه.

أشكالية البحث

ينطلق البحث من أشكالية مفادها: إن المانيا وبسبب خسارتها في الحرب العالمية الثانية، ونتيجة لاعتبارها في مقدمة الدول التي كانت سبباً في أشغال فتيل الحرب، قد تعطل دورها على الصعيد الاقليمي والدولي بفعل تلك الخسارة، فقد عدتها الميثاق بأنها دولة معادية للسلام والامن الدوليين. لذلك سعت بعد الحرب الى إعادة بناء قدراتها التي تعززت بعد توحيد شطريها من أجل أستعادة مكانتها ودورها الاقليمي والدولي المؤثر عبر توظيف قدراتها في حركتها السياسية الخارجية، والعمل من أجل الفوز بالعضوية الدائمة عبر بذل العديد من الجهود لدعم السلام العالمي. فما هي القدرات التي تتمتع بها المانيا؟ وما هو دورها في حفظ السلم والامن؟ وما هي الجهود الالمانية لدعم السلم والامن الدوليين؟ وماهي الفرص المتاحة لالمانيا للفوز بالعضوية الدائمة؟

فرضية البحث

بغية الاجابة عن التساؤلات التي تطرحها الاشكالية، يحاول البحث أثبات فرضية مفادها: إن تمتع المانيا بقدرات إقتصادية وعسكرية ودور دبلوماسي، جعلها تعمل من أجل توظيف هذه القدرات لدعم جهودها الرامية لاكتساب العضوية الدائمة، لنيل مكانة دولية تتناسب مع قدراتها، بوصفها دولة داعمة للسلام وقادرة على الاسهام في تحمل مسؤولياته وأعباءه الى جانب المجتمع الدولي.

منهجية البحث

من أجل أثبات فرضية البحث، فقد أستند البحث الى مناهج عدة تمثلت بالمنهج التاريخي لمتابعة التطور التاريخي للدور الالمانى وتطور قدراتها، والمنهج الوصفي والمنهج الاحصائي من أجل الوصول الى تحليل كمي للقدرات الالمانية، إضافة الى منهج التحليل النظمي من أجل بلوغ الغاية التي يسعى إليها البحث.

هيكلية البحث

تتألف هيكلية البحث من مقدمة وتمهيد وثلاثة مباحث وخاتمة. فأما التمهيد فبعنوان القدرات الالمانية ودورها في دعم جهودها لاكتساب العضوية الدائمة في مجلس الامن، وأما المبحث الاول فقد تناول المساهمة العسكرية الالمانية في جهود حفظ السلام. في حين أنصرف المبحث الثاني لدراسة المساهمة المالية في دعم ميزانية المنظمة وجهودها في بناء السلام، وأنبى المبحث الثالث، للبحث في الدور الالمانى في دعم التسوية السلمية للنزاعات والازمات الدولية. وأخيراً تناولت الخاتمة أهم الاستنتاجات التي توصل اليها البحث. وبذلك فإن هذا البحث لا يدعي الكمال، فالكمال لله وحده، فإن أصاب فذلك من نعمه وفضله وأن أخطأ، فحسبنا أجر المحاولة والله من وراء القصد.

تمهيد

القدرات الالمانية ودورها في دعم جهودها لاكتساب العضوية الدائمة في مجلس الامن مثلت المانيا احدى دول المحور التي خسرت في الحرب العالمية الثانية، إذ خرجت المانيا ببنية اقتصادية وصناعية متدهورة، مع مرافق ذلك من قيود سياسية وقانونية على الدور الالمانى بموجب مقررات مؤتمر بوتسدام لعام ١٩٤٥، التي فرضت على المانيا الخضوع لاحتلال دول الحلفاء الاربع: الاتحاد السوفيتي، بريطانيا، الولايات المتحدة وفرنسا، بما فيها برلين العاصمة التي قسمت الى أربع مناطق خضعت لاحتلال تلك الدول. وقرر المؤتمر نزع سلاح الجيش الالمانى، وألغاء صناعاتها العسكرية، وتسريح القوات المسلحة بشكل كامل ونهائي فضلاً عن خضوع الاقتصاد الالمانى لاختصاص مجلس الرقابة الذي شكله الحلفاء، كما قرر المؤتمر الزام المانيا بدفع التعويضات محملاً أياها مسؤولية أندلاع الحرب.^١ وباعتبارها من دول المحور فقد أُدرجت في ميثاق الامم المتحدة ضمن طائفة الدول المعادية-Enemy States الى جانب ايطاليا واليابان،^٢ فأُقصيت من عضوية الامم المتحدة عشية تأسيسها عام ١٩٤٥ ولم يسمح لها بالانضمام الى المنظمة الا في عام ١٩٧٣.^٣ وأدى احتلال الحلفاء الى شطر المانيا الى دولتين عام ١٩٤٩، فظهرت الى الوجود دولتان المانيتان هما: المانيا الغربية أو المانيا الاتحادية، ومانيا الشرقية أو المانيا الديمقراطية- كدولتين مستقلتين عن بعضهما. وظلت قوات الحلفاء تحتفظ بحق التدخل في شؤونهما الداخلية حتى بعد ذلك العام- ١٩٤٩.^٤ فضلاً عما عانته جراء الحرب الباردة بين

المعسكرين الغربي والشرقي من انقسام بين شطريها الشرقي والغربي، فتكرس التقسيم الشكلي ليصبح أمراً واقعاً عندما أقامت المانيا الشرقية جدار برلين في آب-أغسطس- من عام ١٩٦١°، واستمر حتى نهاية الحرب الباردة فكان جدار برلين رمزاً من رموز الحرب الباردة وجسد انهياره مظهراً من مظاهر أفولها، حين تم التوقيع على معاهدة توحيد شطري المانيا- المانيا الاتحادية والمانيا الديمقراطية- في أيلول-سبتمبر- من عام ١٩٩٠ لتستعيد سيادتها الكاملة^٦، وتتخلص من اخر تبعات الحرب العالمية الثانية، ولتغدو دولة كبرى وذات وزن اقتصادي ودولي، تفوقت بقدراتها على قسم من الدول التي حظيت بالعضوية الدائمة في مجلس الامن نتيجة للحرب^٧، فقد أسهمت الوحدة الالمانية في رسم ملامح خارطة جديدة لتوزيع القوى السياسية والاقتصادية في أوروبا والعالم.^٨ فأخذت المانيا تعمل من أجل نيل فرصة العضوية الدائمة في مجلس الامن لاستعادة مكانتها في المنظومة الدولية والمشاركة في صنع القرار الدولي على نحو يتماشى مع امكانياتها الاقتصادية والتكنولوجية التي تتمتع بها، شأنها في ذلك شأن المانيا بعد الحرب العالمية الاولى عندما استعادت قدرتها الاقتصادية والصناعية، حين آستطاعت أن تجعل الدول الاوربية توافق على قبول انضمامها لعضوية عصابة الامم في العاشر من أيلول- سبتمبر- عام ١٩٢٦، فأصبحت عضواً دائماً في مجلس العصبة بعد توقيع اتفاقات لوكارنو في ١٦ تشرين الاول - أكتوبر- عام ١٩٢٥. حيث تهيأت الاجواء لاستعادة المانيا لدورها ومكانتها الاقتصادية والسياسية في القارة الاوربية^٩ التي تدهورت من جديد بخسارتها في الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥. من أجل ذلك أخذت المانيا بعد ان استعادة وحدتها، تسعى من جديد لاستعادة مكانتها السياسية بشكل يتناسب مع مكانتها وقدراتها الاقتصادية من خلال التطلع للحصول على مقعد دائم في مجلس الامن للامم المتحدة، في ضوء المعايير والقواعد التي حددتها لجنة الخبراء التي عينها الامين العام الاسبق للامم المتحدة كوفي أنان عام ٢٠٠٤، ينبغي توفرها في الدول المرشحة للعضوية الدائمة أو شبه الدائمة في مجلس الامن، بوصفها دولاً محبة للسلام، وتشمل: المشاركة العسكرية في مهام الامم المتحدة لصون السلام، أولاً. والمشاركة في دعم ميزانية المنظمة وجهودها في بناء السلام ثانياً. وأما ثالث هذه المعايير الدور السياسي والدبلوماسي في دعم جهود التسوية السلمية للنزاعات الاقليمية والدولية^{١٠}، وبما يتماشى مع

المعيار الذي نص عليه ميثاق المنظمة بنص المادة ٢٣ في تسميته للدول الدائمة العضوية بمراعاة مساهمة هذه الدول في حفظ السلم والامن الدوليين، وفي مقاصد المنظمة الاخرى.^{١١} لذلك سيتناول البحث بالدراسة أهم عناصر القوة الالمانية التي تؤهلها لكي تحظى بفرصة الفوز بمقعد دائم في مجلس الامن وفقا للمعايير التي وضعتها الامم المتحدة لاكتساب العضوية الدائمة .

المبحث الاول: القدرات العسكرية الالمانية ودورها في الاسهام في حفظ السلام

أتجهت الحكومة الالمانية بعد أنتهاء الحرب الباردة وأستعادة الوحدة، لدمج جيش المانيا الشرقية بالجيش الغربي ليصبا جيشاً واحداً يحمل اسم الدولة الالمانية الموحدة، فتحوّلت عقيدة الجيش الالمانى ووظيفته الجديدة بفضل الوحدة، وزوال التهديد السوفيتي، بحيث باتت تبغى تأدية دور إيجابي في الحفاظ على السلم والامن الدولي في العديد من مناطق العالم في أوربا وخارجها الى جانب حماية أمن البلاد،^{١٢} وأنتهاج سياسة رفض التدخل العسكري في النزاعات الاقليمية والدولية، مستندةً في ذلك الى الدستور الالمانى الذي يحضّر على القوات المسلحة الاشتراك في أعمال قتالية خارج حدود البلاد، والحرص على العمل تحت مظلة الامم المتحدة، من خلال المشاركة في قوات حفظ السلام الدولية، فضلاً عن الدعم المالى لعمليات بناء وحفظ السلام، تأكيداً للسياسة الالمانية الجديدة التي أعتمدتها بوصفها دولة داعمة للسلام ولا تسعى لتهديد جاريتها،^{١٣} وإن الشعب الالمانى هو شعب " يخدم السلام في العالم " وهي صورة جديدة لالمانيا، حدد ملامحها الدستور الالمانى في ديباجته.^{١٤} فضلاً عن ماورد في المادة ٢٤ / الفقرة ٢ ، من تأكيد على دعم دور الامم المتحدة و الناتو في حفظ السلام في اوربا والعالم بنصها: " يستطيع الاتحاد من أجل الحفاظ على السلام، أن ينخرط في نظام جماعي امنى متبادل، حيث سمح هنا بقبول محددات لحقوق سيادية من شأنها ان تؤدي الى اقامة وتامين نظام سلمى دائم في اوربا وبين شعوب العالم"^{١٥} وحضّر كل فعل يرمى الى التخطيط والتحضير لشن اي حرب عدوانية-"هجومية"- تهدد السلم والامن والتعايش الدولي، ويعدها أفعال تستحق العقاب، على وفق المادة ٢٦ من الدستور.^{١٦} إذ يعد صون السلام والامن ودعم حقوق الانسان والتنمية من أهداف السياسة الخارجية الالمانية، ويتم بلوغ هذه الاهداف من خلال العمل تحت مظلة الامم المتحدة، وحلف الناتو بوصفهما وسائل رئيسة للسياسة الالمانية، في هذا المجال. فهي تدعم جهود الامم المتحدة

في مجال حفظ السلم والامن الدوليين وتفادي اندلاع النزاعات وتسويتها، فضلاً عن نزع السلاح وحظر اسلحة الدمار الشامل. فقد شارك في بعثات السلام الدولية منذ عام ١٩٩١ اكثر من ١٥٠٠٠٠٠ عنصر من قواتها المسلحة وكذلك ٣٥٠٠ شرطي و ١٠٠٠٠ خبير مدني.^{١٧}

من أجل هذا تصنف المانيا ضمن مجموعة الدول ذات الانفاق العسكري الاعلى في العالم، فقد بلغ حجم أنفاقها العسكري ٤٥،٢ مليار دولار بحسب أسعار الصرف السائدة. وتأتي بالمرتبة الثالثة من بين دول الاتحاد الاوربي من حيث معدل الانفاق العسكري بعد المملكة المتحدة وفرنسا، بنسبة ١،٣% مقارنة بالمملكة المتحدة ٢،٧% وفرنسا ٢،٣% بحسب إحصاءات ٢٠١٠- انظر الجدول رقم- ١.^{١٨} إذ يقدر حجم قواتها المسلحة ب ٢٥٠ الف مقاتل.^{١٩}

الجدول رقم (١) حجم الانفاق العسكري الالمانى مقارنة بالدول الكبرى

ت	الدولة	حجم الانفاق / مليار دولار حسب اسعار الصرف السائدة	النسبة من الناتج المحلي / %	حجم الانفاق / مليار دولار حسب تعادل القوة الشرائية
١	الولايات المتحدة	٦٩٨	٤،٨	٦٩٨
٢	الصين	١١٩	٢،١	٢١٠
٣	المملكة المتحدة	٥٩،٦	٢،٧	٥٧،٦
٤	فرنسا	٥٩،٣	٢،٣	٤٩،٨
٥	روسيا	٥٨،٧	٤،٠	٨٨،٢
٦	المانيا	٤٥،٢	١،٣	٤٠،٠

المصدر: سام بيرلو فريمان، أولاول اسماعيل، وآخرون، مصدر سابق ص ٢٦٤-٢٦٥

وهي أيضاً واحدة من أكثر الدول من حيث حجم أسهامها العسكري في بعثات حفظ السلام الدولية، إذ يعمل نحو ٨٠٠٠ عسكري، ونحو ٢٣٠ رجل شرطة، مع بعثات السلام التابعة للامم المتحدة، أو ضمن بعثات السلام الموفدة بناءً على تحويل منها بما في ذلك حوالي ١٠٠٠ من جنود " الخوذات الزرقاء " بحسب احصائية عام ٢٠٠٧. لهذا أحتلت المانيا المرتبة ال(٢٠) من بين الدول التي تسهم قواتها في مهام حفظ السلام التابعة للامم المتحدة. إذ يشترك عناصر من الجيش والشرطة الالمانيين ضمن احدى عشر مهمة لحفظ السلام. وتركزت جهود المانيا بشكل اساسي على البلقان وافغانستان ولبنان. علاوة على ذلك يسهم مراقبون عسكريون المان وضباط الجيش الالمانى وخبراء الشرطة ضمن بعثات حفظ السلام تابعة للامم المتحدة في السودان وجورجيا وليبيريا وعلى امتداد الحدود بين اثيوبيا واريتيريا، وفي كوسوفو والبوسنة والهرسك.^{٢٠} وقد شرعت السياسة الالمانية بهذا التوجه منذ عهد

حكومة المستشار السابق شرويدر مابين ١٩٩٨ و ٢٠٠٥ حيث أسهم تواجد القوات الالمانية آنذاك في البلقان وأفغانستان والبحر العربي وأفريقيا، في تدعيم صدقية السياسة الالمانية المتطلعة لتعزيز السلام العالمي، وتأكيداً للصورة الجديدة التي أرادت أن تطرحها أمام أنظار جاراتها الاوربيات والعالم.^{٢١} كما لعبت دوراً فاعلاً بعد أحداث ١١ أيلول في محاربة الارهاب، لتأكيد حضورها على الساحة الدولية من خلال الاسهام العسكري في دعم الاستراتيجية الامريكية في الحرب ضد الارهاب،^{٢٢} كما برز هذا الدور أيضاً في الدعم العسكري لمحاربة الارهاب في العراق وسوريا ابتداءً من ٢٠١٤. فتحويلات مابعد ١١ أيلول فرضت صعود فاعل دولي جديد يسهم بشكل غير مسبوق في النظام الدولي، وعلى نحو مؤثر في السياسة الدولية، بما يمتلكه من مقومات ذاتية وأستقلالية وقواعد بشرية، ويوصفه مصدرراً من مصادر تهديد الامن القومي للدول والامن العالمي.^{٢٣}

الامر الذي دلل على حجم القدرة العسكرية الالمانية ودورها المؤثر والبناء في دعم السلام والتنمية تحت مظلة الامم المتحدة والنااتو. مما جعل القلق يساور بعض الاوربيين من تزايد القدرة السياسية الالمانية في اوربا، فأمسوا مترددين أمام فسح المجال لانطلاق الدور الالمانى، لكنهم مدركين أن البديل عن ذلك هو الفراغ السياسي والامن في أوربا، وهو خيار عسير، فأوربا من دون المانيا تبدو قلقة.^{٢٤} لذلك أستمرت القدرة العسكرية الالمانية خاضعة لرقابة النااتو تلبية لارادة الدول الاوربية الغربية ومن بينها فرنسا التي فضلت الابقاء على النااتو كهيكلية متعددة الاطراف تضمن من خلالها أدماج ومراقبة الدور العسكري الالمانى، للحيلولة دون أنبعث التهديد الالمانى لاوربا من جديد. وهو ما أدركه الالمان بعد الوحدة، فأرادوا من وجودهم في النااتو وسيلة لطمأنة جيرانهم بشأن دورهم الجديد في دعم الامن والاستقرار في اوربا، وفي ذات الوقت جعله وسيلة لاستعادة مكانتهم الدولية.^{٢٥} فقد أشرت عمليات السلام الدولية المعاصرة دوافع شتى من جانب الدول المساهمة، إذ كشفت عن تطلع الدول لتعزيز دورها الدولي والاقليمي وابرار قدراتها العسكرية والاقتصادية والسياسية، انطلاقاً من رؤية مفادها إن من مقومات بناء القوى العظمى أو الاقليمية، يحتم التزاماً ببذل الجهود في إطار المنظومة الامنية للمجتمع الدولي بما في ذلك حفظ السلام وبناء السلام. مما يجعل الاسهام في عمليات حفظ السلام الدولية وسيلة مهمة في تخطيط السياسة الخارجية للدول، لمآرب شتى من ناحيتين الاولى: تساعد المشاركة في عمليات السلام في توكيد

قيادتها الاقليمية. والثانية: توظيفها لخدمة أهدافها على الصعيد الدولي بما في ذلك مساعي أكتساب العضوية الدائمة في مجلس الامن، ولا يستثنى من هذا الامر المانيا.^{٢٦} إذ تسعى المانيا الى تحقيق اهداف سياستها الخارجية وتدعيم مكانتها الدولية عبر توثيق التعاون مع الولايات المتحدة لتأمين هذه الاهداف عبر البوابة الامريكية، وهي السياسة التي سارت على هديها الحكومة الالمانية، ذات الاتجاه اليميني في عهد المستشارة أنجيلا ميركل زعيمة الحزب الديمقراطي المسيحي، حيث شدد برنامج الحزب "على ان من اولويات الحكومة هو التركيز على اقامة علاقات خاصة مع الولايات المتحدة وتنشيط الليات التعاون مع الحلف الاطلسي"، وهو ما شددت عليه المستشارة الالمانية في سياسة حكومتها، فأعربت عن دعمها للسياسة الامريكية في العراق و أن من اولويات هذه السياسة بناء علاقات متميزة مع الولايات المتحدة وتفعيل مجالات التعاون مع الحليف الاطلسي،^{٢٧} من غير ان تتطلع الى دخول مضمار التنافس معها،^{٢٨} وهو ما قوبل بأرتياح من جانب الولايات المتحدة، التي تنتظر لالمانيا بوصفها الحليف الاوربي الذي يمتلك من القدرات الكامنة والكافية التي تعين على أنجاز أهداف السياسة الامريكية في العالم، فأخذت تتطلع لاقامة شراكة استراتيجية مع هذا الحليف الذي يعول عليه في الحاضر والمستقبل. وهذا التوجه الامريكي مبعثه سبيان:^{٢٩}

١- عسكرياً: دورها الفاعل في دعم عمليات حفظ السلام، وبشكل يفوق القدرات البريطانية والفرنسية، فهي تمتلك أهم قوة عسكرية في حلف الاطلسي لاسيما بعد قيامها بتشكيل قوة للرد على الازمات-KRK المؤلفه من من خمسين ألف مقاتل مهمتها ادارة الازمات خارج الاراضي الالمانية.

٢- سياسياً: إن مجالات الاهتمام الجيوسياسي لالمانيا تقتصر على القارة الاوربية ولاسيما وسط وشرق أوروبا، فليس لها اهتمامات خارج أوروبا على المدى القريب والمتوسط لمحدودية التأثير الالمانى، وهو ما يصب في خانة المصالح الامريكية لتحقيق أهداف الشراكة الاستراتيجية مع المانيا من حيث كونها الشريك الاوربي المفضل لدعمها في التصدي للمخاطر المحتملة خارج أوروبا من غير تنافس أو تصادم في المصالح بين الفريقين خارج القارة الاوربية، مقابل ضمانات امريكية بالحفاظ على استقرار هذه المنطقة لمساسها بالامن القومي الالمانى.

فالهدف الذي ترمي اليه الولايات المتحدة من ذلك، توظيف الدور الالمانى في خدمة تنفيذ خطط الاستراتيجية الامريكية العالمية وراء حدود حلف الاطلسي. لاسيما وأن الجيش الالمانى لم تعد وظيفته قاصرة على الدفاع عن أراضي الدولة الالمانية بعد زوال التهديد السوفيتي فحسب، بل بات يتعين عليه الاسهام الجاد في الوظائف الجديدة للحلف "حفظ السلم وادارة الازمات" خارج أقاليم الدول الاعضاء. في ضوء التوجه الاستراتيجي الجديد للحلف، الذي تعزز بعد أحداث ١١ أيلول - سبتمبر - ٢٠٠١. لهذا تؤشر معطيات المستقبل الى ان الجيش الالمانى سيكون في مقدمة الجيوش الاوربية نظراً للمزايا العديدة التي يتمتع بها وتميزه عن سواه من الجيوش الاوربية، لامتلاكه مجالاً جويّاً ومنفذاً بحريّاً واسعاً وفي ذلك يشير الفن توفلر ان الدولة الاقوى تأثيراً في القرن الحادي والعشرين هي الدولة التي تمتلك القوة العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية،^{٣١} وهو ما يمنح ألمانيا مجالاً واسعاً للقيام بدور سياسي وعسكري في الأزمات التي تتدلع في أوروبا وخارجها. وبعبارة أخرى إن التحديات الامنية الجديدة داخل القارة الاوربية وخارجها بعد الحرب الباردة كانت هي الاسباب الي دفعت الى اجراء تغيير في العقيدة الاستراتيجية للنااتو للقيام بدور سياسي وعسكري داخل اوربا وخارجها. فشرع الباب لدور الماني أدهى واكثر فاعلية، والمطالبة بمقعد دائم في مجلس الامن أنطلاقاً من دورها الفاعل في حفظ السلم والامن الدوليين بوصفه أحد المعايير التي حددها الميثاق لعضوية المجلس. للحصول على "صوت سياسي" يتواءم مع ثقلها الاقتصادي والعسكري، والدور الذي باتت تقوم به من خلال أسهامها بمهمات الحفاظ السلام ضمن قوات حلف الناتو والامم المتحدة، عبر عن ذلك خطاب شرويدر من على منبر قمة الالفية لقادة الدول الاعضاء في مجلس الامن في أيلول-سبتمبر - ٢٠٠٠، مطالباً بمنح المانيا مقعداً دائماً في المجلس، ومعرباً عن قدرة المانيا على الاضطلاع بمسؤوليات أكبر على المسرح الدولي، لادراكه الراسخ بأن أتاحة هذه الفرصة لالمانيا سوف تسهم في تدعيم السلم العالمي بقوله: " ان احتمالات تحقيق سلام عالمي لاتدعم اذا لم تشارك القوى السياسية والاقتصادية المهمة في صنع القرار في مجلس الامن " ^{٣٢} فألمانيا اليوم وبحكم ما تمتلكه من قدرة عسكرية قوة ذات بأس كبير في حلف الناتو، وقوات حفظ السلم، وبحكم مبادئ وأهداف سياستها الخارجية التي أخذت منحى دعم جهود الحفاظ على السلم والامن أمست مؤهلة لنيل العضوية الدائمة في مجلس الامن، وفقاً لمعايير الامم المتحدة.

المبحث الثاني: القدرات الاقتصادية ودورها في المساهمة المالية في دعم الامم المتحدة

^{٣٣} أسهمت الوحدة الالمانية في أبرز مظاهر المعجزة الالمانية، التي تجسدت في تنامي قدراتها الاقتصادية بفضل عناصرها الانتاجية المتنوعة، بشكل أفضى الى تنامي قدراتها الصناعية والتكنولوجية والعسكرية، بفعل مزايا الموقع الجيوسياسي والمساحة الشاسعة^{٣٤} بتمركزها في وسط أوروبا بمساحة بلغت ٣٥٧،٠٤١ كم^٢ - ١٣٧،٨٠٣ ميل مربع، فمايزيد على ٥٤% من اراضيها منتجة للمحاصيل الزراعية فضلاً عن احتوائها على خام الحديد والفحم في اقليمي الرور والسار،^{٣٥} إذ يتميز سطحها بالتنوع الجغرافي بأحتوائه على منخفضات في الشمال وجبال شاهقة في الجنوب، مما جعل منها بلدا غنيا بالاراضي الصالحة للزراعية والموارد المعدنية كالفحم الحجري،^{٣٦} فضلاً عن قدراتها البشرية، فهي أكثر بلدان أوروبا من ناحية عدد السكان^{٣٨}، إذ بلغ تعداد سكانها عام ٢٠١٤: ٨٠،٨٨٩،٥٠٥ مليون نسمة.^{٣٩} لهذا يمكن القول إن الاقتصاد يجسد أكثر مظاهر القوة الالمانية بروزاً، مما منحها فرصة التأثير بفاعلية بوصفها قوة اقتصادية كبرى في البيئتين الاوربية والدولية، إذ يأتي الاقتصاد الالمانى في المرتبة الاولى على أوروبا، والمرتبة الرابعة عالمياً من ناحية الناتج المحلي الاجمالي بعد الولايات المتحدة والصين واليابان. والمركز الخامس من حيث القوة الشرائية، فضلاً عن انها تعد ثاني أكبر مصدر في العالم بنحو ١،٤٧٤ تريليون دولار بضمنها دول الاتحاد الاوربي بحسب تقديرات عام ٢٠١١. وحقق اقتصادها مستوى قياسياً متميزاً فيما يخص تعداد العاملين الذي وصل الى ٤١،٣ مليون عامل بحكم وجود نسبة عالية من اليد العاملة المدربة جعلتها في طليعة الدول في ميدان تصنيع السيارات والمواد الكيماوية والمعدات والادوات المنزلية على مستوى العالم، وتشير التوقعات الى ان الاقتصاد الالمانى سيحقق تقدماً كبيراً اذا ما أستمر على هذه الوتيرة من النمو. فقد أستطاعت ان تحقق فائضاً في ميزانها التجاري في عام ٢٠١١ وصل الى ٢٠٠ مليار دولار، بعد أن حققت في عام ٢٠٠٦ ناتجاً محلياً مقداره ٢٨٩٧،٠٣ مليون دولار بحسب سعر الصرف السائد، حيث بلغت مساهمتها في الناتج العالمي ٦،٠%، فضلاً عن ذلك حققت المانيا معدل النمو الاقتصادي بلغ ٢،٧% في نفس العام-انظر الجدول رقم ٢)^{٤٠}، في حين بلغ معدل النمو الاقتصادي الالمانى ٣،٧% لعام ٢٠١٠ و٣% لعام ٢٠١١، وتعد المانيا من ضمن مجموعة الدول الصناعية الثماني الكبرى في العالم - G8 بحكم مكانتها الصناعية

المتميزة في مضمار الصناعات الثقيلة، المتمثلة بصناعة السيارات والمعدات الثقيلة والالات والمعدات الهندسية بشكل عام.^{٤٢}

الجدول رقم (٢) الناتج المحلي الاجمالي والنسبة من الناتج العالمي ومعدل النمو الاقتصادي لمانيا ودول مختارة

ت	الدولة	الناتج المحلي الاجمالي / ترليون دولار	النسبة من الناتج الاجمالي العالمي	معدل النمو الاقتصادي لعام ٢٠٠٦	معدل النمو الاقتصادي لعام ٢٠١١	معدل النمو الاقتصادي لعام ٢٠١٤
١	الولايات المتحدة	١٧,٤١٩,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٪٢٧,٥	٪٣,٣	٪١,٦	٪٢,٤
٢	المانيا	٣,٨٥٢,٥٥٦,١٦٩,٦٥٦	٪٦,٠	٪٢,٧	٪٣,٦	٪١,٦
٣	المملكة المتحدة	٢,٩٤١,٨٨٥,٥٣٧,٤٦١	٪٤,٩	٪٢,٧	٪١,٦	٪٢,٦
٤	فرنسا	٢,٨٢٩,١٩٢,٠٣٩,١٧٢	٪٤,٦	٪٢,٠	٪٢,١	٪٠,٢
٥	ايطاليا	٢,١٤٤,٣٣٨,١٨٥,٠٦٥	٪٣,٨	٪١,٩	٪٠,٦	٪٠,٤
٦	اسبانيا	١,٤٠٤,٢٠٦,٥٣٦,٠٥٨	٪٢,٥	٪٣,٩	٪٠,٦	٪١,٤
٧	روسيا	١,٨٦٠,٥٩٧,٩٢٢,٧٦٢	٪٢,٠	٪٦,٧	٪٤,٣	٪٠,٦
٨	الصين	١٠,٣٦٠,١٠٥,٢٤٧,٩٠٨	٪٥,٥	٪١٠,٧	٪٩,٥	٪٧,٤
٩	اليابان	٤,٦٠١,٤٦١,٢٠٦,٨٨٥	٩,١	٢,٢	٪٠,٥	٪٠,١

المصدر: - د. محمد توفيق عبد المجيد، مصدر سابق، ص ٢٠٠-٢٠١، ٢٠٤ - البنك الدولي، أجمالي الناتج المحلي، على الرابط:

<http://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD> تاريخ التصفح ٢٠١٥/١٢/٢ ص ١-٦

TheWorldBank, GDPgrowth(annual%),p3-10 - على الرابط:

<http://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG> تاريخ التصفح ٢٠١٥/١٢/٢

يوضح الجدول رقم (٢) حجم الناتج المحلي الالمانى مقارنة بالولايات المتحدة ودول الاتحاد الاوربي فضلاً عن روسيا والصين، فعلى صعيد الدول الغربية أحتلت المانيا المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الامريكية من حيث الناتج المحلي الاجمالي، ومعدل النمو الاقتصادي. في حين تساوت مع المملكة المتحدة في معدل النمو الاقتصادي، عام ٢٠٠٦ وتفوقت عليها عام ٢٠١١ وتقدمت على كل من فرنسا وروسيا وايطاليا من حيث الناتج المحلي الاجمالي. وجاءت بعد الصين واليابان. وتعززت قدراتها الاقتصادية أكثر بفعل تداعيات الازمة الاقتصادية العالمية أواخر عام ٢٠٠٨ عندما تراجعت معدلات الناتج الوطني بشكل كبير في الولايات المتحدة ودول غربية أخرى بحيث أنحدرت لتسجل معدلاً سلبياً وسجل ذلك العام أيضاً انخفاض نسبة الولايات المتحدة من مجموع صادرات العالم الى ٨,٠٦% بينما سجلت عام ٢٠٠٠ نسبة أعلى مقدارها ١٢,٣%. مما أشر بوجه عام تراجع مركز الولايات المتحدة الاقتصادي في العالمي في كافة المجالات، لصالح صعود قوى أخرى مثل المانيا والصين وروسيا والهند والبرازيل.^{٤٣} بفضل أنتهاج المانيا سياسة خارجية وأقتصادية مرتكزة على التعاون الدولي، وأعتماذ الاقتصاد بشكل كبير على التصدير والتجارة الخارجية، مما جعل عضويتها في المجموعة الاوربية ركيزة مهمة في سياستها الاقتصادية.

٤٤ ومن ثم نشدت المضي في دعم الوحدة والتكامل مع الاتحاد الاوربي والاندماج وفق معاهدة "ماستريخت" ومساندة توسيع اوربا شرقاً بضم دول اوربا الشرقية الى الاتحاد الاوربي، وتأدية دور اكثر فاعلية في الاتحاد الاوربي، والاهتمام بتحقيق الوحدة الاوربية. تكرر ذلك جلياً في سياسة المستشار الالمانى(الاسبق) هلموت كول التي أبتغت جعل وحدة المانيا ووحدة اوربا وجهين لعملة واحدة، وكذلك في عهد خلفه شرودر.^{٤٥} إذ توجهت السياسة الخارجية الالمانية نحو دعم الوحدة الاقتصادية الاوربية والاندماج مع أوربا بقوة، فهذا الاندماج سيحقق لها فوائد عدة: لعل في مقدمتها تبديد القلق من القوة الالمانية، وقطف ثمار الفوائد الاقتصادية من خلال الدخول الى سوق كبير بحجم الاتحاد الاوربي، لتصبح المركز الاقتصادي لاوريا^{٤٦} ومن ناحية ثانية ممارسة دور سياسي وامني عبر الاندماج الكامل في ترتيبات اقليمية ودولية أخرى من قبيل اتحاد غرب اوربا وحلف الناتو والمنظمات الدولية كالامم المتحدة، لانها تعلم علم اليقين أن أي عقبة أو أي وهن في جدار التكامل والاندماج في اوربا، او العودة الى النزعة القومية الالمانية من شأنها اضعاف لمكانتها الدولية.^{٤٧} فالخيار الافضل هو الافادة من ملامح التراجع الامريكي وبروز معطيات تحول النظام الدولي شطر التعددية، فضلاً عن الافادة من العولمة الاقتصادية المرتكزة على تعميق العلاقات السياسية والاجتماعية والاعتماد المتبادل بين بين الدول على الصعيد الكوني، وصياغة تفاعلاتها في ضوء ما يتوافر لديها من " المصالح والطموح ".^{٤٨} ويندرج دورها في الامم المتحدة ضمن سياق هذه السياسة الرامية لتغيير صورة المانيا عبر تحقيق طائفة من الاهداف تتمثل في: السعي لانماء قواعد القانون الدولي وصيانة حقوق الانسان وحماية البيئة، وتوفير الدعم المالي والموارد اللازمة لغرض المساهمة في جهود المنظمة لبناء السلام والامن وحقوق الانسان والتنمية في ظل التلازم بين السلام وحقوق الانسان والتنمية، فضلاً عن دعم جهود الامم المتحدة في كافة المجالات.^{٤٩} والاسهام في دعم ميزانية الامم المتحدة، حيث تسهم المانيا بنسبة ٩,٨%، الى جانب اليابان التي تسهم بنسبة ١٩,٦%،^{٥٠} حيث بلغ مقدار المساهمة الالمانية في الميزانية العادية ١٧٢,٨ مليون دولار عام ٢٠٠٧، وفي ميزانية عمليات حفظ السلام تحت راية الامم المتحدة ٥٢١ مليون دولار العام نفسه، فهي بذلك ثالث اكبر دولة مساهمة في ميزانية المنظمة، بعد الولايات المتحدة واليابان وهي ايضا ثالث اكبر مساهم في معظم الوكالات المتخصصة مثل منظمة الصحة واليونسكو وثاني

أكبر مساهم في منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية -اليونيدو،^{٥١} ففي عام ٢٠٠١ تبرعت ألمانيا بمبلغ ٦٥٠ مليون يورو على شكل مساعدات للمنظمة والوكالات المرتبطة بها.^{٥٢} كما وتسهم ألمانيا في الميزانية الخاصة بنفقات عمليات الامم المتحدة لحفظ السلام بنسبة ٧،١٤١٠% أستنادا الى جدول الأنصبة الذي أعمدته الجمعية العامة في قرارها ٢٣٨/٦٧ للمدة ما بين عامي ٢٠١٤ و٢٠١٥، حيث تأتي ألمانيا بالمرتبة الرابعة بعد الولايات المتحدة واليابان وفرنسا، مما يدل على تبني ألمانيا سياسة تهدف الى جعل ألمانيا دولة محبة للسلام وداعمة لجهود المنظمة لحفظ السلم والامن الدوليين - أنظر الجدول رقم (٣).^{٥٣}

الجدول رقم (٣): الأنصبة المقررة لعمليات حفظ السلام للفترة من ٢٠١٤ لغاية ٣١ كانون الاول ٢٠١٥

ت	الدولة	نسبة المساهمة في نفقات حفظ السلام %
١	الولايات المتحدة	٢٨,٣٦٦٦
٢	اليابان	١٠,٨٣٣٠
٣	فرنسا	٧,٢١٠٥
٤	ألمانيا	٧,١٤١٠
٥	المملكة المتحدة	٦,٦٧٦٨
٦	الصين	٦,٦٣٦٨
٧	روسيا الاتحادية	٣,١٤٣١

المصدر: الجمعية العامة، الدورة السابعة والستون، مصدر سابق، ص ٢-٣

فضلاً عن الاسهام في مساندة جهود الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة في ميدان التعاون التنموي، من خلال المنح التي تقدمها للمنظمة، بهدف وتوفير الموارد الكافية لتنفيذ اهداف اعلان قمة الالفية للتنمية من أجل مساعدة البلدان النامية في جميع أنحاء العالم سبيلاً لتخفيض نسبة الفقر، ومنع أنتشار وباء الايدز، وتوفير فرص التعليم الابتدائي لعموم الافراد المحرومين من فرص التعليم حتى عام ٢٠١٥^{٥٤} أنطلاقاً من إن هذه المشكلات - الفقر والمرض والامية - تجسد تحديات موجهة للسلم والامن الدوليين، والتي حذر من اثارها الامين العام في تقريره المقدم الى قمة الالفية وقمة عام ٢٠٠٥^{٥٥}. وما سعي ألمانيا لتنفيذ اعلان الالفية الا تجسيد لدعم دور المنظمة في حفظ السلم والامن بمعالجة مهددات الامن من جذورها. فقد شكل اعلان قمة الالفية والاهداف التنموية التي تضمنها وحث الدول على تحقيقها، خارطة طريق من أجل تعزيز التعاون الدولي من أجل التنمية المستدامة، ومكافحة الفقر برعاية الامم المتحدة. ومن أجل ذلك أسهمت ألمانيا بتقديم عدد من المنح في ميدان التمويل بهدف التنمية أستجابة لاهداف قمة الالفية للتنمية ضمن خطة عمل أعدتها الحكومة

الالمانية حتى عام ٢٠١٥، من أجل تخفيض نسبة الاشخاص الذين يعانون من الفقر الى النصف، ودعم التعاون بغية القضاء على الفقر بما يعزز ويكرس السلام.^{٥٦} إذ تعد المانيا ضمن الدول الخمس الاولى المانحة في العالم، حيث جاءت بالمركز الخامس بعد الولايات المتحدة والمملكة المتحدة واليابان وفرنسا، ففي عام ٢٠٠٦ ارتفع حجم المساعدات الالمانية الانمائية من ١٠،١ مليار دولار الى اكثر من ١٠،٤ مليار دولار. كما أحتلت المانيا المرتبة الرابعة بين مانحي المنظمة الانمائية الدولية التي تدعم برامج التنمية الاقتصادية وخفض نسبة الفقر في الدول النامية من خلال منح القروض الميسرة بدون فوائد ومعونات مالية.^{٥٧} وفي مجال عمليات بناء السلام وترصينه، في البلدان التي تشهد نزاعات أهلية ومن أجل تهيئة أجواء سلمية مستقرة خلال المرحلة الانتقالية التي تعقب النزاعات لضمان عدم تجددتها وعودتها مرة أخرى، وبغية تهيئة البيئة المستقرة للسلام عبر اعادة الاعمار، فقد أنضمت المانيا ضمن مجموعة الدول الاعضاء في لجنة الامم المتحدة المعنية بعمليات بناء السلام التي شكلت بموجب قرار مجلس الامن والجمعية العامة في كانون الاول - ديسمبر - ٢٠٠٥. وتتولى هذه اللجنة مهمة تعزيز السلام وتوظيف المساعدات التي يقدمها المجتمع الدولي، ورسم خطط العمل بغية ترصين السلام عبر تهيئة البيئة المناسبة من خلال إعادة اعمار البنى التحتية عقب انتهاء النزاعات، علاوة على المساعدة عبر تقديم الاستشارات واعداد البناء لازالة اثار النزاعات وانشاء المؤسسات، والتمويل من أجل التنمية في البلاد التي تشهد النزاعات بهدف الحيلولة دون تأزم الاوضاع والحد من امكانية عودة اجواء الصدام المسلح من جديد.^{٥٨}

لذلك وبناءاً على ماتقدم اخذت المانيا تتطلع بشدة للقيام بدور سياسي أنطلاقاً مما تتمتع به من قدرات اقتصادية، ودعمها المالي للامم المتحدة وديمقراطيتها الناضجة، فباتت مؤهلة لتحمل مسؤوليات سياسية إتجاه المجتمع الدولي، وكفاية عالية للقيام بهذا الدور عبر البوابتين الاوربية والعالمية،^{٥٩} فأما أوربياً فتجسد ذلك بالسياسة الالمانية الساعية دوماً لتوسيع الاتحاد الاوربي وتدعيم مكانته الاقتصادية والسياسية والمالية لكونه سيضمن لها فرصاً سانحة لانتهاج سياسة خارجية مستقلة وفاعلة في اوربا والعالم، لاسيما وأنها لم تعد بحاجة للحماية الامريكية بعد أنهيار الاتحاد السوفيتي، مع الاحتفاظ بالود معها، لانها تدرك أن فاعلية اي دور الماني مهما كانت المقومات الضامنة لدفاعيته متوافرة، لن يكتب له النجاح

مستقبلاً من دون خطب ود الولايات المتحدة، بوصفها الدولة المؤثرة في تفاعلات النظام السياسي الدولي، فدأبت من أجل تأكيد الشكل الاتحادي للوحدة والمضي قدماً في سبيل سن دستور اوروبي موحد، بوصفه سيهياً أمكانية تخطيط سياسة خارجية ودفاعية أوربية مستقلة. من أجل ذلك أستنتج الباحثين بأن الاتحاد الاوربي سيدون قواعد التعامل الاقتصادي والسياسي للقرن الحادي والعشرين بأيدٍ المانية.^{٦٠} فالمانيا اليوم دولة قومية "طبيعية" و"فرنسا ثانية" على حد وصف الكاتب دومينيك مويسي-Dominique Moisi - شأنها شأن فرنسا تبغي العمل من أجل مصالحها القومية عبر اوربا عندما يكون ذلك سانحاً، إلا أنها تتأى بنفسها عندما تجد ذلك ضرورياً.^{٦١} فاتخذ مسار السياسة الالمانية نهج العودة الى حلبة التنافس الدولي بأطار اقتصادي.^{٦٢} وأماعالماً بالافادة من الدعم الامريكي لالمانيا لاكتساب العضوية الدائمة، إذ أتجهت الولايات المتحدة الامريكية، كما يبدو ولاسباب مالية أكثر منها سياسية، باتجاه تأييد نيل ألمانيا واليابان على مقعد دائم في مجلس الامن.^{٦٣} إذ بدا تطلع الولايات المتحدة بشكل واضح للعودة والقبول بفكرة العمل المتعدد الاطراف منذ عام ٢٠٠٤ عندما صرح الرئيس بوش في تشرين الثاني - نوفمبر - من ذلك العام عقب تجديد أنتخابه لولاية ثانية، انه يرمي للعمل على نحو أوثق مع اوربا كلها، في ضوء التوجهات الجديدة داخل الادارة الامريكية، الداعية لضرورة الافادة من موارد دول الاتحاد الاوربي عبر توثيق التعاون مع دوله للمساعدة في إنجاز الغايات النهائية للمشروع الامريكي في العراق. كما أوجبت أحداث ١١ ايلول- سبتمبر- أذخال تعديلات واسعة في تدابير الامن الداخلي الامريكي بالشكل الذي يوجب توسيع نطاق التعاون ليشمل أكبر عدد ممكن من الشركاء، بحيث أنصرف التركيز الامريكي بشكل خاص صوب التعاون مع دول الاتحاد الاوربي، بوصفه التكتل الفاعل والمؤثر الوحيد الذي رمت الولايات المتحدة لتعزيز التعاون الشامل معه في النطاق الواسع للامن الداخلي،^{٦٤} مما عزز آراء الباحثين وتحليلات مراكز الابحاث والدراسات، التي رجحت مظاهر ظهور اقطاب جديدة في المستقبل المنظور ستدخل حلبة المنافسة مع الولايات المتحدة في النظام الدولي، بضمنها المانيا. إذ سيشهد القرن الحالي تحولاً في موازين القوى السياسية، فكما وضعت الولايات المتحدة أصول المبادلات التجارية والمالية في القارة الاوربية، فأن اوربا الموحدة ستضع قواعد اللعبة الاقتصادية بايدي المانية بينود جديدة تاركةً أغلال مؤتمر بوتسدام لعام ١٩٤٥ خلفها^{٦٥} على النحو الذي سيفضي الى

أعادة رسم خريطة القيادة الاقتصادية والسياسية للعالم لتتخذ شكل القيادة المتعددة الاطراف، ينحدر فيها مركز الولايات المتحدة وعملتها في النظام الدولي بشكل تدريجي ومتواتر.^{٦٦}

المبحث الثالث: الدور الدبلوماسي الالمانى في تسوية النزاعات

أسهمت عوامل عدة- داخلية وخارجية - في تنامي الدور الدبلوماسي الالمانى في دعم التسوية السلمية للنزاعات على المسرح الدولي بشكل عام والمسرح الاوربي بوجه خاص، بوصفه مكملاً للنهج الذي تبنته الاستراتيجية الالمانية بعد الوحدة بالقيام بدور إيجابي في دعم السلام العالمي.^{٦٧} فعلى الصعيد الداخلي رفدت الوحدة القدرات الالمانية بعناصر مضافة، من حيث الامكانيات البشرية والجغرافية، فأصبحت ألمانيا في مقدمة الدول الاوربية من حيث تعداد السكان، والاولى في أوربا من حيث الناتج المحلي، علاوة على موقعها الجغرافي في مركز القارة الاوربية، مما جعلها تعي أهمية الافادة من هذه القدرات لتعزيز مكانتها في النظام الدولي،^{٦٨} عبر توظيف وقدراتها الاقتصادية وتقديمها التكنولوجي لدعم دبلوماسيتها سبيلاً للارتقاء بدورها الاقليمي والدولي نحو مجالات أرحب، وهو ما بدا شاخصاً بموقفها الايجابي اتجاه العديد من الازمات منها أزمة افغانستان والنزاع في كشمير وأيضاً في الازمة العراقية.^{٦٩} وأما على الصعيد الدولي فقد أدى انهيار الاتحاد السوفيتي الى تحرر السياسة الخارجية الالمانية من خطر التهديد السوفيتي، وضالة التزاماتها تجاه الحلف الاطلسي، فأصبحت أكثر حرية في سلوكها الخارجي، مما هياً لها فرصاً أوسع لممارسة دورها السياسي والدبلوماسي أوربياً ودولياً.^{٧٠} عبر الجماعة الاوربية. في ضوء أدراكها إن مستقبل دورها الاقتصادي والسياسي متلازم مع مستقبل الاتحاد الاوربي باعتباره محورياً مؤثراً في نطاق العلاقات الدولية والتسوية السلمية للازمات والنزاعات الاقليمية والدولية، فعملت على إرسال إشارات تطمين للاعضاء الاوربيين من أجل أستبعاد مخاوف أنبعاث الدور الالمانى المهدد لامن أوربا من جديد بعد الوحدة، لاسيما بعد الفراغ الامني والعسكري الذي خلفه تفكك المعسكر الاشتراكي والانسحاب العسكري السوفيتي من ألمانيا، عبر عن ذلك كقول بقوله: " نحن نقول نعم لعضويتنا في المجموعة الاوربية وفي حلف شمال الاطلسي، نحن جزء من المجتمع الدولي."^{٧١} علاوة على ذلك فقد أسهمت طائفة من المدخلات في تعزيز الصعود الالمانى لاسيما التحولات المحتملة في هيكل المنظومة الدولية نتيجة ضخامة الالتزامات العسكرية الامريكية في مختلف أقاليم العالم والتي قادت الى تشتيت وتراجع

القدرات العسكرية الامريكية لاسيما في العراق وأفغانستان، فضلاً عن مواجهة مع الارهاب، مما ضاعف من احتمالات تشكيل نظام دولي جديد تعددي تحتل فيه المانيا مكانة بارزة.^{٧٢} تمخضت هذه العوامل عن تبني اتجاه جديد في السياسة الخارجية الالمانية، يستند الى تنشيط العمل الدبلوماسي،^{٧٣} وانتهاز الفرصة السانحة عبر توظيفها لصالح بناء وتعزيز مكانة بلادهم ضمن التحالف الغربي سواء أكان الاتحاد الاوربي أم الحلف الاطلسي.^{٧٤} فقد تميز نهج السياسة الخارجية الالمانية الذي أقتفته الحكومات الالمانية المتعاقبة، بالعمل بناء أشكال من العمل المشترك والتعاون المتعدد الاطراف، والاسهام في جهود الوساطة لطرح الحلول وتقريب وجهات النظر لتسوية الخلافات في مختلف مناطق العالم، بشكل يؤثر حضورها وتأثيرها على الساحة الدولية،^{٧٥} على وفق رؤية تؤمن بأولوية الوقاية من الازمات وأيجاد سبل حلها سلمياً، بوصفها بديلاً عن اللجوء الى استخدام الوسائل العسكرية لحل تلك الازمات، تجسد ذلك بالموقف الالمني من المسألة العراقية بعد عام ٢٠٠٣،^{٧٦} مع ضمان الحفاظ على صلات وثيقة بالولايات المتحدة وعدم التقاطع معها في المواقف، لاسيما في ضوء التوجه الامريكي الرامي الى جعل المانيا شريكاً سياسياً وأقتصادياً وأمنياً يعتد به في الضفة الاخرى للاطلسي،^{٧٧} بفعل المكانة الاقتصادية الدولية التي تتمتع بها المانيا، والتي يمكن أن تدعم مصالح الولايات المتحدة، من ناحية، والدور الذي يمكن أن تلعبه برلين في تقريب وجهات النظر بين واشنطن من جهة وموسكو وبكين من جهة أخرى، لاسيما وأن لها علاقاتها الجيدة مع روسيا والصين علاوة على دورها في دعم وتأييد الحرب على الارهاب الذي بات يهدد المجتمع الدولي برمته، مما جعل التخلي الامريكي عن الدعم الالمني لا يصب في خانة المصالح الامريكية خصوصاً في ضوء النكبات التي منيت بها العمليات العسكرية الامريكية في العالم والتي بدت أقرب الى الهزيمة التي حلت بالجيش الامريكي بفيتنام في سبعينيات القرن العشرين.^{٧٨} الى جانب سعي المانيا بشتى الوسائل الممكنة لتقوية مركزها ضمن الاتحاد الاوربي بالاعتماد على إمكاناتها الاقتصادية بوصفها أبرز مظاهر قدراتها- كما سبقت الاشارة- فضلاً عن تنمية أطر التعاون والاعتماد المتبادل مع دول الاتحاد الاوربي. وساعد تراجع درجة اعتمادها على مظلة الحلف الاطلسي بعد أنتهاء الحرب الباردة الى منحها المزيد من هامش الحرية والاستقلالية أكثر مما مضى في التعاطي مع حلفائها الا أنها مع ذلك حريصة أشد الحرص على أنتهاج سياسة خارجية متوازنة

ودور أشد تأثيراً وأدهى من حيث الفاعلية، من دون تناقض مع أي طرف من الاطراف الدولية يؤثر سلباً على علاقاتها مع الولايات المتحدة ودول الاتحاد الاوربي، يفضي الى ألقاق الضرر بمصالحها الاقتصادية.^{٧٩}

ضمن هذا الاطار برز الدور الدبلوماسي الالمانى في سياق الجهود الجماعية لاحتلال السلام والاستقرار في البلقان بعد الحروب التي شهدتها المنطقة التي خلفها انهيار يوغسلافيا الشيوعية- السابقة- من خلال المبادرة التي أطلقتها المانيا في عهد المتشار السابق شرويدر خلال تولي المانيا رئاسة الاتحاد الاوربي من أجل أبرام ميثاق إعادة الاستقرار البلقان في قمة الاتحاد الاوربي المنعقدة هناك في الرابع والعشرين من تشرين الثاني- نوفمبر- عام ٢٠٠٠ بغية وضع أسس السلام بشكل دائم في المنطقة عبر دعم عملية التحول الديمقراطي والتعاون الاقتصادي متضمنا الميثاق قيام الدول الموقعة بتقديم المعونات الاقتصادية لدول البلقان الخمس التي قامت على انقاض يوغسلافيا السابقة وهي: يوغسلافيا، مقدونيا، البوسنة والهرسك، سلوفينيا، كرواتيا، والباانيا. لمساعدة هذه الدول في سبيل السير قدماً في المصالحة والتحول الديمقراطي والتخلي عن العنف واحترام حقوق الانسان.^{٨٠} كما وتسهم المانيا بشكل فاعل في مفاوضات الملف النووي الايراني الى جانب الدول الخمس الكبرى ذات المقاعد الدائمة في مجلس الامن- مجموعة ١+٥- بهدف تقريب وجهات النظر للتوصل الى صيغة توافقية لهذا الملف، وبوصفها طرفاً يحظى بالقبول من لدن روسيا والصين من جهة والدول الغربية الثلاث الاخرى من جهة ثانية فضلاً عن صلاتها التاريخية والاقتصادية الوثيقة مع إيران. مما جعلها تؤدي دوراً مهماً في هذه المفاوضات.^{٨١} وفيما يخص عملية السلام في الشرق الاوسط والمفاوضات العربية- الاسرائيلية فقد أسهمت المانيا خلال رئاستها الدورية للاتحاد الاوربي وبشكل فاعل في تنشيط عملية السلام والمفاوضات العربية- الاسرائيلية من أجل العودة الى طاولة المفاوضات بين الجانبين، من دون التقاطع مع الدور الامريكي بوصفه راعياً لعملية السلام، بحيث تركز دورها بوصفه مكمل للدور الامريكي وليس بديلاً عنه، وأن هدف هذا الدور تقديم المساعدة المادية والمعنوية والمعونات الاقتصادية والتكنولوجية لطرفي المفاوضات في الشرق الاوسط. فقام وزير الخارجية الالمانى يوشكا فيشر بزيارة الى المنطقة في شباط- فبراير- ١٩٩٩ لتأكيد الدعم الاوربي لعملية السلام ودعمها للسلطة الفلسطينية بمبلغ ٧٧٠ مليون دولار كجزء من المبلغ الكلي البالغ ٣،٣ مليار

دولار بغية دعم المسار السلمي،^{٨٢} كما مثلت المانيا المحاور المعارض للحرب على العراق عام ٢٠٠٣ معرية عن رفضها للخيار العسكري وداعية لاتاحة الفرصة أمام الحلول الدبلوماسية السلمية، عبر فسخ المجال لاستئناف عمل لجان التفتيش لمدة أطول والعمل ضمن اطار الامم المتحدة ومجلس الامن.^{٨٣}

وهكذا وتأسيساً على ما تقدم، فان المانيا باتت مؤهلة أكثر من أي وقت آخر لنيل العضوية الدائمة في مجلس الامن، وذلك في ضوء المعطيات الآتية:

١- باتت عملية الاصلاح الشاملة لمجلس الامن بضمنها توسيع عضوية المجلس هدفاً ترمي اليه السياسة الخارجية الالمانية وفقاً لخطى مرسومة ومدروسة، تبغي دفع عملية الاصلاح بحيث تفضي الى توسيع قاعدة العضوية لتؤدي بدورها الى زيادة قاعدة التمثيل العادل لمختلف أقاليم العالم وثقافته وليرتقي بأليات عمله وفقاً لمبادئ العدل والمساواة ليصبح أكثر ديمقراطية وأكثر شفافية، إذ ترى المانيا بأن أصلح الامم المتحدة من دون أصلح المجلس أمر لا يغني ولا يضمن من جوع، مبديةً استعدادها للنهوض بمسؤوليات أكبر أتجاه المجتمع الدولي من خلال أكتساب العضوية الدائمة في المجلس، والتعاون مع شركاء من شتى القارات من أجل ذلك.^{٨٤}

٢- حرصها على تأكيد التزامها بميثاق الامم المتحدة وقواعد القانون الدولي بوصفها قواعد تتمتع بالعلوية على القوانين الاتحادية الالمانية، لتأكيد دورها بوصفها دولة محبة للسلام وداعمة له إذ نصت المادة ٢٥ من الدستور بأن: " تكون أحكام القانون الدولي العامة جزءاً من تركيبة القانون الاتحادي. لها الافضلية على القوانين الاتحادية، ويترتب عليها حقوق وواجبات مباشرة على سكان المناطق في أنحاء الاتحاد."^{٨٥}

٣- أنتخاب المانيا اربع مرات بصفة عضو غير دائم في مجلس الامن خلال السنوات ١٩٧٧/١٩٧٨ و ١٩٨٧/١٩٨٨ و ١٩٩٥/١٩٩٦ و ٢٠٠٣/٢٠٠٤ على نحو أتاح لها فرصة الاسهام في تحمل مسؤوليات أكبر لصيانة السلام والامن العالمي والتصدي لتحديات القرن الحادي والعشرين التي تواجه مجلس الامن.

٤- إسهام المانيا خلال مدة أنتخابها للعضوية غير الدائمة ما بين ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ في صياغة قرارات المجلس بما ينسجم مع قواعد القانون الدولي بحيث آحتلت قضية تسوية النزاعات بشكل عادل والحيلولة دون تجدها فضلاً عن عمليات بناء السلام التي تعقب

النزاعات، أولوية كبيرة في سلم أهتماماتها. كما عملت على توسيع قاعدة المشاركة لجميع أعضاء الامم المتحدة في أعمال المجلس بما يعزز الديمقراطية والشفافية على الصعيد الدولي. فخلال رئاسة المانيا للمجلس في نيسان- أبريل- ٢٠٠٤ تم التصويت على القرار ١٥٤٠ الخاص بحظر أملاك الاطراف الفاعلة من غير الدول لاسلحة الدمار الشامل، كما تبنت فكرة تنشيط دور الاقتصاد كوسيلة فاعلة الحيلولة دون نشوب النزاعات وصيانة السلام والقيام بالتدابير الاقتصادية اللازمة لتوطيده.^{٨٦}

٥- تقدمت المانيا فضلاً عن البرازيل والهند واليابان وهي مجموعة الدول التي تعرف بمجموعة الاربع-G4- بمشروع توسيع نطاق العضوية في مجلس الامن منوهة الى أن ضمان فعالية التدابير والقرارات التي يتخذها المجلس ومصداقيتها ومشروعيتها ستزداد كلما توسعت قاعدة تمثيله لتشمل اعضاء جدد، إذ ستدعم قدرات الاعضاء الجدد قدرة المجلس على انجاز واجباته لصالح المجتمع الدولي، وتعكس على نحو أفضل حقائق النظام العالمي المعاصر بتوازناته السائدة، وتعبر قراراته عن رأي الاغلبية في المجتمع الدولي، وتلبي احتياجاتها ولاسيما مطالب عالم الجنوب. وتضمن تحسين اليات العمل، فضلاً عن دعم شفافية قرارات المجلس وزيادة مساهمة غير الاعضاء في اعماله. وفقا لاعلان قمة الالفية في ٨ ايلول-سبتمبر-٢٠٠٠ الصادر عن قمة رؤساء الدول والحكومات الذي قرروا فيه تظافر الجهود من أجل القيام بأصلاح شامل لمجلس الامن، وتماشياً مع توصيات الامين العام في تقريره الموسوم في جو من الحرية أفسح: نحو تحقيق التنمية وحقوق الانسان للجميع، الذي دعى فيه أعضاء الامم المتحدة ولاسيما الاعضاء الدائمين في المجلس الى اتخاذ قرار لاصلاح المجلس قبل موعد انعقاد الدور العادية للجمعية العامة في ايلول - سبتمبر- ٢٠٠٥.٨٧. وأقترحت المجموعة زيادة عدد اعضاء مجلس الامن من خمسة عشر عضواً الى خمسة وعشرين عضواً باضافة ستة اعضاء دائمين واربعة اعضاء غير دائمين. على ان توزع المقاعد الدائمة الستة ليكون عضوان من افريقيا، وعضوان من اسيا، ومقعد واحد لكل من امريكا اللاتينية والبحر الكاريبي واوروبا الغربية. وتوزع المقاعد غير الدائمة بحيث يكون مقعد واحد لكل من افريقيا واسيا واوروبا الشرقية ودول امريكا اللاتينية.^{٨٨}

٦- أسهامها العسكري في جهود حفظ السلام وجهود محاربة الارهاب فضلاً عن الدعم الاستخباري .

إذن وفي ضوء ماتقدم، إن المانيا اليوم، ليست المانيا التي خرجت خاسرة من الحرب العالمية الثانية، فقد برزت بوصفها دولة حائزة لمقامات عدة: جيوسياسية وأقتصادية وتكنولوجية وعسكرية بمقدورها أن توظفها إبتغاء التأثير في محيطها الاقليمي والدولي، لاسيما مع توفر الارادة السياسية لدى صناع قراراتها لاستثمار مدخلات القوة وتوظيفها لدعم مكانتها في المجتمع الدولي، وهذا مايمكن تلمسه من خلال الجهود التي بذلتها في الميدان العسكري والاقتصادي والدبلوماسي، بوصفها دولة محبة للسلام وداعمة له، فاخذ البعض يستشرف مستقبلها بانها ستكون ضمن مجموعة الدول المؤثرة في النظام الدولي الذي يتجه كما يبدو شطر التعددية، لذلك فهي مؤهلة لتصبح دولة تتمتع بمقعد دائم في مجلس الامن في ضوء المعايير التي وضعتها الامم المتحدة، بوصفها دولة محبة للسلام وراعية له، وقادرة على تحمل أعبائه فضلاً عن قدرتها على تحمل التزاماتها الدولية. مما سيرفد فاعلية المنظمة بعناصر مضافة، ويمنحها القدرة على التماهي مع التحول في النظام الدولي في ضوء بروز مؤشرات تحوله .

الخاتمة والاستنتاجات

أنتهجت المانيا الاتحادية سياسة خارجية تبغي دعم مكانتها الدولية أورياً وعالمياً، بأتباع وسائل شتى تمثلت في العمل على دعم جهود الوحدة الاوربية بوصفها المجال الحيوي للسياسة لخارجية الالمانية، لتضمن من خلالها الافادة من الاسواق الاوربية، وأداء دور فاعل في قيادة الاتحاد أقتصادياً وسياسياً وعسكرياً. الى جانب السعي لتفعيل الاسهام العسكري للقوات المسلحة الالمانية لدعم السلام العالمي، والدور الجديد للجيش الالمانى في دعم السلام العالمي من خلال المشاركة في قوات حفظ السلام الدولية المنتشرة في مواطن الازمات في العالم. فضلاً عن الاسهام المالي في دعم ميزانية الامم المتحدة وجهود إعادة الاعمار في البلدان التي تشهد حروباً أهلية، ودعم جهود المنظمة في القضاء على الفقر والجهل والمرض. الى جانب دورها الدبلوماسي في جهود الوساطة الرامية لتسوية النزاعات الدولية، والحد من أنتشار أسلحة الدمار الشامل.

في ضوء ذلك توصل البحث الى الاستنتاجات الآتية:

١- إن الدعم الألماني لجهود المجتمع الدولي في الميادين العسكرية والمالية والدبلوماسية من أجل حفظ السلام وبناء السلام والتسوية السلمية للنزاعات يدل على أملاك ألمانيا للمؤهلات التي تتماشى مع معايير الأمم المتحدة لكي تصبح عضواً دائماً في مجلس الأمن.

٢- تمثل المنظمات الدولية مؤسسات النظام الدولي الفاعلة التي تتولى إدارة تفاعلاته، لذا فإنه يقتضي العمل على زيادة عضوية المجلس من أجل ترسيخ تحول النظام الدولي إلى نظام تعددي يستند إلى التعاون والتظافر في حل المشكلات ومواجهة التهديدات.

٣- إن مساعي ألمانيا لدعم جهود الأمم المتحدة في عمليات حفظ السلام وبناءه، أن هي إلا سياسة رمت من وراءها أثبات دورها الفاعل، وأسبغ دور مغاير لألمانيا التي نهضت من جديد بعد الحرب العالمية الثانية بوصفها دولة لاتسعى لتقويض السلم والأمن الدوليين وأنها لاتعادي جيرانها.

٤- أن ضم ألمانيا إلى جانب اليابان ودول أخرى للعضوية الدائمة في مجلس الأمن سيجعل المجلس أكثر تمثيلاً وأكثر تعبيراً عن رأي غالبية أعضاء المجتمع الدولي، وتوسيع المشاركة في عملية صنع القرار وأخذه على صعيد الأمم المتحدة.

٥- أن توسيع العضوية في مجلس الأمن سيضمن تفعيل دور الأمم المتحدة في ميدان تدعيم السلم والأمن بفعل الدور الذي يؤديه الأعضاء الفاعلين، إلى جانب ضمان مصداقية المنظمة الدولية.

٦- سيفضي ضم ألمانيا بوصفها ضمن طائفة الدول ذات التأثير الاقتصادي الدولي، إلى مزيد من الشراكة وتقسيم العمل الدولي في ميدان تقاسم أعباء وكلف حفظ السلم والأمن الدوليين.

بالتالي فإن المجتمع الدولي ممثلاً بالأمم المتحدة، بات بحاجة لدعم الدول التي تمتع بقدرات اقتصادية وتكنولوجية وعسكرية لدعم جهوده الرامية لصيانة السلم والأمن الدوليين لاسيما ألمانيا بوصفها دولة تتمتع بتأثير اقتصادي دولي من أجل إعادة الاعتبار لدور الأمم المتحدة.

Abstract***Germany and its Quest for a Permanent Membership in Security Council******Key words ; Germany apermanent membership******Dr. Riyadh Salih Ali/Diyala University: College of Law and Political Sciences/Department of Political Sciences***

Germany has appeared as being an economical and industrial force since 1950's, after it had succeeded in removing world war two ruins, by developing its industry and building its economy. This made Germany in lead of Western economy in 1960's, although its division into two states. This power has consolidated after uniting it and declaring the German unity. Adding to its power several elements like geographical, human, economical, and military for the benefit of its political external movement, especially after the end of the cold war and the termination of Soviet Union dangerous threat and Socialist camp from Europe. Which gave Germany the opportunity to become a permanent member U.N Security Council because of having an economic, military, and diplomatic power. It appeared as being the second biggest state in average economic growth and total local income among Western states, and being the third biggest contributors concerning U.N. budget after United States of America and Japan, besides the role of Germany army in preserving international peace and its diplomatic roll in taking part solving international problems. Thus, Germany employed these abilities to serves its political external aims in gaining a permanent seat in the U.N Council, through ensuring its role as a peace lover state and supporting it by working in supporting U.N. efforts in peace keeping and building on worldwide. In order to achieve the research hypothesis: Germany as having economic, military, and diplomatic abilities, made it work for employing these abilities for supporting the efforts in gaining permanent membership, to obtain an international place suitable with its abilities describing it as a state supporting peace and capable in baring its responsibilities and burdens besides international Community.

الهوامش

- ^١ د. محمد السيد سليم، تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين، الطبعة الثانية، دار الفجر الجديد، القاهرة، ٢٠٠٤، ص ٤٧٩
- ^٢ المصدر نفسه، ص ٤٨٠
- ^٣ Masatsune katsuno, Japan,s Quest for apermanent seat on the united nations security council, international policy Analysis, FES Tokyo, january 2012,p.2
الرابط: <http://www.fes.de/international/wil/www.fes-japan.org> تاريخ
- التصفح: ٢٠١٥/٤/٣ من الجدير بالذكر ان المانيا أنضمت للامم المتحدة في ١٨ سبتمبر(ايلول) ١٩٧٣ أما ايطاليا فقد أنضمت الى الامم المتحدة في ٢١ ديسمبر(كانون الاول) ١٩٥٥، وأنضمت اليابان في ١٨ ديسمبر(كانون الاول) ١٩٥٦. انظر: احمد سيف الدين مجلس الامن ودوره في حماية السلام الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠١٢، الملاحق ص ٢٢٤، ٢١٦
- ^٤ انظر: روسل جيه . دالتون ، السياسة في المانيا، في: جابريل إيه . ألموند، جي.بنجهام باويل الابن، السياسة المقارنة في وقتنا الحاضر- نظرة عالمية، ترجمة هشام عبدالله، الدار الاهلية للنشر والتوزيع، عمان-الاردن، ١٩٩٨، ص ص٤١٦، ٤١٩
- ^٥ المصدر نفسه، ص ٤١٩
- ^٦ المصدر نفسه، ص ص ٤٢٨-٤٢٩.
- ^٧ احمد سيف الدين، مصدر سابق، ص ١٩٧
- ^٨ انظر: روسل جيه. دالتون، مصدر سابق، ص ص ٤١١، ٤٢٤
- ^٩ انظر: د.محمد السيد سليم، مصدر سابق، ص ص٣٦٥-٣٦٧. وللمزيد من التفصيل عن اتفاقيات لوكارنو انظر: المصدر نفسه، ص٣٦٢-٣٦٨
- ^{١٠} سيد قاسم المصري (تعقيب)، في: د. حسن نافعة، العرب وإصلاح مجلس الامن، مجلة المستقبل العربي، العدد٣١٦، بيروت، حزيران ٢٠٠٥، ص١٢٧
- ^{١١} انظر: المادة ٢٣ من ميثاق الامم المتحدة.
- ^{١٢} باسم راشد مطاوع، ألمانيا العائدة : مظاهر الصعود الالمانى في القارة الاوربية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٨٨، القاهرة، نيسان- أبريل ٢٠١٢، ص٩٧
- ^{١٣} اثمار كاظم الربيعي، قراءة في نتائج الانتخابات الالمانية المبكرة، دورية المرصد الدولي، العدد الاول، جامعة بغداد، اذار- نيسان ٢٠٠٦، ص١٢٨
- ^{١٤} أنظر:القانون الاساسي لجمهورية المانيا الاتحادية، ترجمة خليل ابو عياش، حكمت السبتي واخرون، مؤسسة فريدريش إيبيرت ، برلين، ٢٠٠٢، ص ١٢
- ^{١٥} انظر: المادة ٢٤ من القانون الاساسي الالمانى.

- ^{١٦} انظر: المادة ٢٦ من القانون الاساسي الالمانى.
- ^{١٧} المكتب الفدرالى للشؤون الخارجية، ألمانيا والامم المتحدة، المكتب، برلين، بدون تاريخ، ص ٥. على الرابط : [http:// www.beirut.diplo.de/contblob/2032116/date.](http://www.beirut.diplo.de/contblob/2032116/date) وكذلك على الرابط : [www. Auswaertiges-amt.de.](http://www.Auswaertiges-amt.de) تاريخ التصفح: ٢٠١٥/٥/١٤
- ^{١٨} سام بيرلو فيرمان، اولويل اسماعيل، وآخرون، بيانات الانفاق العسكري ٢٠٠١-٢٠١٠، في: التسلح ونزع السلاح والامن الدولي- الكتاب السنوي، معهد ستوكهولم لبحاث السلام، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١١، ص ص ٢٦٣-٢٦٥ وكذلك انظر: باسم راشد مطاوع، مصدر سابق، ص ص ٩٧،٩٩
- ^{١٩} المصدر نفسه، هامش ص ٩٩
- ^{٢٠} المكتب الفدرالى للشؤون الخارجية، مصدر سابق، ص ٩. وللمزيد من التفصيل انظر: المصدر نفسه، ص ص ٩-١٢. وقارن مع: خلود محمد خميس، العلاقات العراقية الالمانية وأفاق تطورها، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد ١٣، بيروت، شتاء ٢٠٠٧، ص ١١٠
- ^{٢١} انظر: باسم راشد مطاوع، مصدر سابق، ص ٩٨
- ^{٢٢} د.نوارمحمد ربيع الخيري، السياسة الالمانية اتجاه المنطقة العربية، بحث غير منشور، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، بغداد، ٢٠١٤، ص ١٢
- ^{٢٣} د. وائل محمد إسماعيل، مستقبل التغيير في النظام الدولي، دار السنهوري، بيروت؛ بغداد، ٢٠١٥، ص ص ٢٩٨-٢٩٩
- ²⁴ Christopher S. Allen, Germany, In: European politics in Transition, part V, fourth edition, Houghton Mifflin company, Boston-USA, 2002, ,p.358 انظر
- ^{٢٥} د. زهير بوعمامة، أمن القارة الاوربية في السياسة الخارجية الامريكية بعد نهاية الحرب الباردة، دار الوسام العربي، الجزائر، ٢٠١١، ص ص ٢٤٦-٢٤٧.
- ^{٢٦} عمليات السلام الدولية بما فيها حفظ السلام وبناء السلام هي عملية متكاملة متعددة الواجه تشتمل انشطة أمنية وسياسية واقتصادية هدفها إحلال السلام داخل الدول عبر اجراء تغييرات هيكلية ودعم التمسك بقيم الديمقراطية والليبرالية الاقتصادية. انظر: تيري تاردي، عمليات السلام: الاجماع الهش، في: التسلح ونزع السلاح والامن الدولي- الكتاب السنوي، ترجمة عمر الايوبي، امين سعيد الايوبي، معهد ستوكهولم لبحاث السلام، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١١، ص ص ١٦١-١٦٢، ١٤٩
- ^{٢٧} اثمار كاظم الربيعي، مصدر سابق، ص ١٢٩
- ^{٢٨} د. مفيد الزبيدي، العرب والقوى الدولية في القرن الحادي والعشرين، دار اسامة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٣، ص ٤٦
- ^{٢٩} انظر: د.زهير بوعمامة، مصدر سابق، ص ص ٣٧٦-٣٧٩

- ^{٣٠} المصدر نفسه، ص ص ٣٣٩، ٤٦٦-٣٤٠
- ^{٣١} نقلا عن: خلود محمد خميس، مصدر سابق، ص ص ١١٥-١١٦
- ^{٣٢} د. خليل مخيف لفتة، العلاقات الالمانية- الايرانية في عهد الاصلاحين، مجلة دراسات دولية، العدد ١٣، جامعة بغداد، تموز ٢٠٠١، ص ص ١٧٥-١٧٦.
- ^{٣٣} نزيرة الافندي الوحدة الالمانية واعادة ترتيب الاوراق، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٤٣، القاهرة، ٢٠٠١، ص ١٧٨
- ^{٣٤} محمد دحام كردي، مستقبل الاتحاد الاوربي- دراسة في التأثير السياسي الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠١٣، ص ٢٣٢
- ^{٣٥} د مفيد الزبيدي، مصدر سابق، ص ٤١
- ^{٣٦} Christopher S. Allen, op.cit., p.319-320
- ^{٣٧} تميز موقع المانيا بتركزها في وسط اوربا يجاورها من الشمال الدنمارك وبحر الشمال، ومن الجنوب النمسا وايطاليا، ومن الشرق بلجيكا وفرنسا ولوكسمبورغ، ومن الشمال الشرقي هولندا، ومن الجنوب الشرقي سويسرا، ومن الغرب بولندا والتشيك د.عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، الجزء الاول، الطبعة الخامسة، المؤسسة العربية للدراسات، والنشر، بيروت، ٢٠٠٩، ص ٢٦٤ وتتألف من اتحاد ١٦ ولاية -LAND " متحدة مع بعضها اتحادًا فدراليًا. انظر: القانون الاساسي الالمانى، المقدمة ، مصدر سابق، ص ١٢ .
- ^{٣٨} خلود محمد خميس، مصدر سابق، هامش ص ١١٠
- ^{٣٩} البنك الدولي، تعداد السكان الاجمالي، على الرابط:
<http://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD> تاريخ التصفح ٢٠١٥/١٢/٢
- ^{٤٠} انظر: د. محمد توفيق عبد المجيد، العولمة والتكتلات الاقتصادية أشكالية للتناقض أم للتضافر في القرن الحادي والعشرين، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، ٢٠١٣، ص ص ١٩٨-٢٠٤
- ^{٤١} باسم راشد مطاوع، مصدر سابق، ص ٩٧
- ^{٤٢} محمد دحام كردي، مصدر سابق، ص ١٣٦
- ^{٤٣} د.محمد توفيق عبد المجيد، مصدر سابق، ص ١٤٨
- ^{٤٤} أثمار كاظم الربيعي، مصدر سابق، ص ٢٨ وانظر كذلك خلود محمد خميس، مصدر سابق، ص ١٠٨-١٠٩
- ^{٤٥} د مفيد الزبيدي، مصدر سابق، ص ص ٤١، ٤٤
- ^{٤٦} انظر: Christopher S. Allen, op.cit., p.338 وانظر: تيموثي غارتون أش، مصدر سابق، ص ٢٣٦
- ^{٤٧} اثمار كاظم الربيعي، مصدر سابق، ص ١٢٨

- ^{٤٨} انظر: د. وائل محمد إسماعيل، التغيير في النظام الدولي، مكتبة السنهوري، بغداد، ٢٠١٢، ص ١٦١
- ^{٤٩} المكتب الفدرالي للشؤون الخارجية، مصدر سابق، ص ٥
- ^{٥٠} د. فرست سوفي، الوسائل القانونية لمجلس الامن في تدويل النزاعات الداخلية وتسويتها- دراسة تحليلية تطبيقية، مكتبة زين الحقوقية والادبية، بيروت، ٢٠١٣، ص ص ٣٠١-٣٠٢
- ^{٥١} المكتب لفدرالي للشؤون الخارجية، مصدر سابق، ص ٢٧
- ^{٥٢} د.محمد جواد علي، النظام الدولي الجديد وأمكانية إصلاح الامم المتحدة، مجلة دراسات استراتيجية، العدد ٧٤، بغداد، ٢٠٠٥، ص ٤٣
- ^{٥٣} انظر: الجمعية العامة للامم المتحدة، جدول الانصبه المقررة لقسمه نفقات عمليات الامم المتحدة لحفظ السلام، الامم المتحدة، نيويورك، الدورة السابعة والستون، وثيقة رقم A/67/224/Add.1 ، البند ١٤٥ من جدول الاعمال ، ٢٧ أيلول- ديسمبر ٢٠١٢، ص ص ٢-٣
- ^{٥٤} المكتب الفدرالي للشؤون الخارجية، مصدر سابق، ص ٥
- ^{٥٥} مجلة محاور استراتيجية، نص الموجز التنفيذي لتقرير الامين العام للامم المتحدة كوفي انان المقدم الى قادة ورؤساء دول العالم في مؤتمر قمة ايلول-سبتمبر ٢٠٠٥ المنعقد في نيويورك(وثيقة)، المجلة، بدون عدد، بيروت، حزيران- تموز ٢٠٠٦، ص ٧٣-٧٤
- ^{٥٦} المصدر نفسه، ص ص ١٩-٢٠
- ^{٥٧} المصدر نفسه، ص ص ٢١-٢٢
- ^{٥٨} المصدر نفسه، ص ص ١٣-١٤
- ^{٥٩} انظر: Christopher S. Allen, op.cit., p.357-358
- ^{٦٠} انظر: محمد دحام كردي، مصدر سابق، ص ص ٢٣٢-٢٣٣
- ^{٦١} تيموثي غارتون اش، مصدر سابق، ص ٢٣٧
- ^{٦٢} د. وائل محمد إسماعيل، التغيير في النظام الدولي، مصدر سابق، ص ١٠٤
- ^{٦٣} ليثيم فتيحة، مجلس الامن ضرورات الاصلاح في عالم متغير، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٦٨، القاهرة، نيسان- أبريل ٢٠٠٧، ص ٥٨
- ^{٦٤} طالب حسين حافظ، العلاقات الاوربية الامريكية والتحالفات عبر الاطلسي، مجلة دراسات دولية، العدد ٥١ ، جامعة بغداد، كانون الثاني ٢٠١٢، ص ١٥٣
- ^{٦٥} خلود محمد خميس، مصدر سابق، ص ص ١١٢-١١٣
- ^{٦٦} د.محمد توفيق عبد المجيد، مصدر سابق، ص ١٤٨
- ^{٦٧} انظر: باسم راشد مطاوع، مصدر سابق، ص ٩٦

- ^{٦٨} انظر: د. خليل مخيف لفترة، مصدر سابق، ص ١٧٥. وقارن مع: خلود محمد خميس، مصدر سابق، ص ١٠٨
- ^{٦٩} المصدر نفسه، ص ١١٣
- ^{٧٠} انظر: د. زهير بوعمامة، مصدر سابق، ص ٢٤٢-٢٤٣ وقارن مع: باسم راشد مطاوع، مصدر سابق، ص ٩٨
- ^{٧١} د. ناظم عبد الواحد الجاسور، تأثير الخلافات الامريكية الاوربية على قضايا الامة العربية حقبة ما بعد نهاية الحرب الباردة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٧، ص ص ٨٩-٩٠
- ^{٧٢} باسم راشد مطاوع، مصدر سابق، ص ٩٧
- ^{٧٣} د. خليل مخيف لفترة، مصدر سابق، ص ١٧٦
- ^{٧٤} د. ناظم عبد الواحد الجاسور، مصدر سابق، ص ٩٠
- ^{٧٥} أنظر: د. نوار محمد ربيع الخيري، مصدر سابق، ص ص ١٣، ١٥
- ^{٧٦} خلود محمد خميس، مصدر سابق، ص ١١٧. وللمزيد أنظر: عبد العظيم حماد، قضايا السياسة الخارجية في الانتخابات الالمانية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٥٠، القاهرة، تشرين الاول- أكتوبر ٢٠٠٢، ص ١٩١
- ^{٧٧} انظر: د. زهير بوعمامة، مصدر سابق، ص ص ٢٤٢، ٢٤٤
- ^{٧٨} باسم راشد مطاوع، مصدر سابق، ص ٩٨
- ^{٧٩} المصدر نفسه، ص ص ٩٨-٩٩
- ^{٨٠} كرستين عبدالله أسكندر، اوربا وجهود اعادة البناء في البلقان، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٤٣، القاهرة، ٢٠٠١، ص ص ١٦٨-١٦٩
- ^{٨١} باسم راشد مطاوع، مصدر سابق، ص ص ٩٧-٩٨
- ^{٨٢} د. مفيد الزبيدي، مصدر سابق، ص ص ٤٩، ٥٤
- ^{٨٣} انظر: د. ناظم عبد الواحد الجاسور، مصدر سابق، ص ص ٣٢٣-٣٢٤
- ^{٨٤} المكتب الفدرالي للشؤون الخارجية، مصدر سابق، ص ٧
- ^{٨٥} انظر: المادة ٢٥ القانون الاساسي الالمانى
- ^{٨٦} المكتب الفدرالي للشؤون الخارجية، مصدر سابق، ص ٧
- ^{٨٧} مجلة محاور استراتيجية، مشروع قرار مجموعة دول ال٤: البرازيل، المانيا والهند، اليابان (وثيقة)، المجلة، بدون عدد، بيروت، حزيران- تموز ٢٠٠٦، ص ٩٩
- ^{٨٨} المصدر نفسه، ص ٩٩

المصادر

❖ الوثائق

- الجمعية العامة للأمم المتحدة، جدول الانصبه المقررة لقسمه نفقات عمليات الامم المتحدة لحفظ السلام، الامم المتحدة، نيويورك، الدورة السابعة والستون، وثيقة رقم A/67/224/Add.1 ، البند ١٤٥ من جدول الاعمال ، ٢٧ أيلول - ديسمبر ٢٠١٢.
- القانون الاساسي لجمهورية المانيا الاتحادية، ترجمة خليل ابوعياش، حكمت السبتى واخرون، مؤسسة فريدريش إبيرت ، برلين، ٢٠٠٢.
- -ميثاق الامم المتحدة، مذكرة تمهيدية، الامم المتحدة، مكتب الاعلام العام، نيويورك، بدون تاريخ.
- مجلة محاور استراتيجية، نص الموجز التنفيذي لتقرير الامين العام للأمم المتحدة كوفي انان المقدم الى قادة ورؤساء دول العالم في مؤتمر قمة ايلول-سبتمبر ٢٠٠٥ المنعقد في نيويورك (وثيقة)، المجلة، بدون عدد، بيروت، حزيران- تموز ٢٠٠٦، ص٧٣-٧٤
- مجلة محاور استراتيجية، مشروع قرار مجموعة دول ال٤: البرازيل، المانيا والهند، اليابان (وثيقة)، المجلة، بدون عدد، بيروت، حزيران- تموز ٢٠٠٦ .

❖ الكتب باللغة العربية

- احمد سيف الدين مجلس الامن ودوره في حماية السلام الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠١٢.
- جابريل إيه . ألموند، جي.بنجهام باويل الابن (تحرير)، السياسة المقارنة في وقتنا الحاضر- نظرة عالمية، ترجمة هشام عبدالله، الدار الاهلية للنشر والتوزيع، عمان- الاردن، ١٩٩٨.
- د. زهير بوعمامة، أمن القارة الاوربية في السياسة الخارجية الامريكية بعد نهاية الحرب الباردة، دار الوسام العربي، الجزائر، ٢٠١١.
- د.عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، الجزء الاول، الطبعة الخامسة، المؤسسة العربية للدراسات، والنشر، بيروت، ٢٠٠٩.

- د. فرست سوفي، الوسائل القانونية لمجلس الامن في تدويل النزاعات الداخلية وتسويتها - دراسة تحليلية تطبيقية، مكتبة زين الحقوقية والادبية، بيروت، ٢٠١٣.
- مجموعة مؤلفين، التسليح ونزع السلاح والامن الدولي - الكتاب السنوي، معهد ستوكهولم لبحاث السلام، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١١.
- د. محمد توفيق عبد المجيد، العولمة والتكتلات الاقتصادية أشكالية للتناقض أم للتضافر في القرن الحادي والعشرين، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، ٢٠١٣.
- محمد دحام كردي، مستقبل الاتحاد الاوربي - دراسة في التأثير السياسي الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠١٣.
- د. محمد السيد سليم، تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين، الطبعة الثانية، دار الفجر الجديد، القاهرة، ٢٠٠٤.
- د. مفيد الزيدي، العرب والقوى الدولية في القرن الحادي والعشرين، دار اسامة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٣.
- د. ناظم عبد الواحد الجاسور، تأثير الخلافات الامريكية الاوربية على قضايا الامة العربية حقبة مابعد نهاية الحرب الباردة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٧.
- د. وائل محمد إسماعيل، التغيير في النظام الدولي، مكتبة السنهوري، بغداد، ٢٠١٢.
- د. وائل محمد إسماعيل، مستقبل التغيير في النظام الدولي، دار السنهوري، بيروت؛ بغداد، ٢٠١٥.

❖ المجلات والدوريات

- اثمار كاظم الربيعي، قراءة في نتائج الانتخابات الالمانية المبكرة، دورية المرصد الدولي، العدد الاول، جامعة بغداد، اذار - نيسان ٢٠٠٦.
- باسم راشد مطاوع، ألمانيا العائدة : مظاهر الصعود الالمانى في القارة الاوربية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٨٨، القاهرة، نيسان - أبريل ٢٠١٢.
- تيموثي غارتون أش، ازمة اوربا كيف تحقق الاتحاد ولماذا ينهار، مجلة دراسات دولية، العدد ٥٤، جامعة بغداد، تشرين الاول ٢٠١٢.

- خلود محمد خميس، العلاقات العراقية الالمانية وأفاق تطورها، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد ١٣، بيروت، شتاء ٢٠٠٧.
 - د. خليل مخيف لفته، العلاقات الالمانية- الايرانية في عهد الاصلاحين، مجلة دراسات دولية، العدد ١٣، جامعة بغداد، تموز ٢٠٠١.
 - طالب حسين حافظ، العلاقات الاوربية الامريكية والتحالفات عبر الاطلسي، مجلة دراسات دولية، العدد ٥١، جامعة بغداد، كانون الثاني ٢٠١٢.
 - عبد العظيم حماد، قضايا السياسة الخارجية في الانتخابات الالمانية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٥٠، القاهرة، تشرين الاول- أكتوبر ٢٠٠٢.
 - كرستين عبدالله أسكندر، اوربا وجهود اعادة البناء في البلقان، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٤٣، القاهرة، ٢٠٠١.
 - ليثيم فتيحة، مجلس الامن ضرورات الاصلاح في عالم متغير، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٦٨، القاهرة، نيسان- أبريل ٢٠٠٧.
 - د.محمد جواد علي، النظام الدولي الجديد وأمكانية أصلاح الامم المتحدة، مجلة دراسات استراتيجية، العدد ٧٤، بغداد، ٢٠٠٥.
 - نزيرة الافندي، الوحدة الالمانية واعادة ترتيب الاوراق، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٤٣، القاهرة، ٢٠٠١.
- ❖ البحوث غير المنشورة**
- د.نوارمحمد ربيع الخيري، بحث غير منشور، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، بغداد، ٢٠١٤.

❖ الحلقات النقاشية

- د.حسن نافعة، العرب وأصلاح مجلس الامن (حلقة نقاشية)، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣١٦، بيروت، حزيران ٢٠٠٥.

❖ مواقع الانترنت

- Masatsune katsuno, Japan,s Quest for apermanent seat on the united nations security council, international policy Analysis, FES Tokyo, january 2012. على الرابط:

- تاريخ <http://www.fes.de/international/wil/www.fes-japan.org>
التصفح: ٢٠١٥/٤/٣
- المكتب الفدرالي للشؤون الخارجية، ألمانيا والامم المتحدة، المكتب، برلين، بدون تاريخ، ص ٥. على الرابط :
 - [http:// www.beirut.diplo.de/contblob/2032116/date.](http://www.beirut.diplo.de/contblob/2032116/date) وكذلك على الرابط : [www. Auswaertiges-amt.de.](http://www.Auswaertiges-amt.de) تاريخ التصفح: ٢٠١٥/٥/١٤
 - البنك الدولي، أجمالي الناتج المحلي، على الرابط:
<http://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD>
تاريخ التصفح ٢٠١٥/١٢/٢.
 - البنك الدولي، تعداد السكان الاجمالي، على الرابط:
<http://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD>
تاريخ التصفح ٢٠١٥/١٢/٢.
 - على الرابط: (The World Bank, GDP growth (annal %)
<http://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG>
تاريخ التصفح ٢٠١٥/١٢/٢

❖ المصادر باللغة الانكليزية

- **Books :**
Christopher S. Allen, Germany, In: European politics in Transition, part V, fourth edition, Houghton Mifflin company, Boston- USA, 2002.